

سكان طرابلس يختنقون برائحة القمامة

الحرب في ليبيا زادت من تفاقم أكياس النفايات ومخاوف من تفشي الأمراض والأوبئة

يجني الليبيون من الحرب حالة الفوضى التي عمت كل البلاد وأثرت على حياة الناس، فالقوضى الأمنية عطلت عملية إزالة القمامة من الشوارع والأحياء السكنية حتى باتت ظاهرة سيئة تفسد أمزجة المواطنين وتهدد صحتهم بتفشي الأمراض والأوبئة مثل اللشمانيا التي انتشرت وباتت خطرا في ظل غياب الوعي البيئي وترجع الخدمات البلدية التي تعاني بدورها من نقص المعدات.

طرابلس - يبدأ يوم سكان العاصمة الليبية طرابلس صعبا منذ صباحه الذي تعكره اقوام القمامة المنتشرة في الشوارع والطرق وامام المقرات الإدارية، وهي كارثة دفعت البعض إلى استعمال الكمادات لمواصلة الطريق إلى عملهم أو لقضاء شؤونهم اليومية وسط الروائح الكريهة وخبان القمامة المحروقة الذي أصبح مشهدا معتادا في مدينة يقطنها أكثر من مليوني شخص.

وزادت ظروف الحرب من تفاقم أكياس الزبالا وعطلت أعمال التنظيف في البلديات ونقلها إلى المكبات الرئيسية، ما يهدد السكان بتفشي الأمراض. وقال بدر الدين النجار مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض لآباء "تسينخوا" "أزمة تكس القمامة ظاهرة مزمنة تحتاج إلى حلول جذرية للتغلب عليها، وبالتالي فإن الحكومة ينبغي لها تسخير كل الإمكانيات اللازمة لحل هذه المشكلة، لأنها تهدد صحة الإنسان بتفشي الأمراض والأوبئة".

وأضاف قائلا "نحتاج إلى وعي المواطن بهذه المشكلة، وعدم رميه للقمامة في الشوارع والطرق، إلا أن الحكومة ملزمة بتوفير صناديق القمامة ونقل هذه المخلفات فور تجميعها إلى المكبات الرئيسية". وقالت مبروكة المحمودي من سكان المنطقة زاوية الدهmani

مخصصة لتجميع القمامة، سيقوم المواطن برميها في الشارع متعمدا". وترى سارة الشيباني الباحثة الليبية في شؤون البيئة أن الصراعات والحروب المستمرة تساهم وبشكل واضح في تفاقم أزمة النفايات، بل تجعل فرصة حل المشكلة ضئيلة تماما.

وقالت لـ"تسينخوا" "أثر الحروب والنزاعات المسلحة بالتأكيد مدمر وينعكس على البيئة والصحة العامة، حيث باتت شوارع الأطراف في هذه النزاعات يتم إهمال الخدمات العامة من نظافة والمسؤولية للجميع" فلو ذهب كل الناس بمقامتهم إلى الصناديق المخصصة لخففنا العبء على الشركات الناقلة لها إلى المصبات الرئيسية، لكن للأسف كل واحد منا يرمي أكياسه في كل مكان وهو ما يساهم في تردي الأوضاع وانتشار الأمراض".

وأبدى النجار مخاوفه من تفشي مرض اللشمانيا الجلدي بسبب نشاط نواقل المرض من القوارض في القمامة، مؤكدا أن الرقم الذي سجل العام الماضي بإصابة أكثر من 8 آلاف شخص، مرشح لارتفاع في حال عدم توفر الدواء واستمرار مشكلات القمامة المهددة للصحة العامة.

وتقول بعض الدراسات إن إلقاء القمامة في الشوارع لا يسبب تشويها للمظهر الحضاري فحسب، وإنما هو خطر يهدد صحة الإنسان والبيئة على حد سواء، فالقمامة مصدر هام لجذب الحشرات والقوارض والتي تقوم بنقل العدوى والأمراض والأوبئة بين المواطنين.

وظهرت في الآونة الأخيرة أمراض غريبة بسبب البعوض الذي ينتشر بشكل كبير حول مستنقعات القمامة، ومن أبرز هذه الأمراض فيروس زيكا وحمى الضنك. وأكد الأطباء أن فيروس زيكا ينتقل عن طريق البعوض، ويمكن أن يصيب أي شخص، وتكون أعراضه متشابهة تماما مع أعراض الأنفلونزا.

وطالب النجار الجهات المسؤولة بتفعيل مكاتب الإصحاح البيئي في كل البلديات، لكي ترش شركة النظافة العامة الشوارع التي تحولت إلى مكبات للنفايات بالمبيدات، خصوصا أن ليبيا عاجزة عن

أزمة تكس القمامة في المدن الليبية ظاهرة مزمنة تحتاج إلى حلول جذرية للتغلب عليها لأنها تهدد البيئة وصحة الإنسان بتفشي الأمراض والأوبئة



الحرب وراء كل الفوضى



منظر يفسد المزاج

وفي هذا الاتجاه قررت بلدية سوق الجمعة التابعة لطرابلس المركز عدم التحويل على الحكومة وتعاقبت مع شركة خاصة.

واقترحت الباحثة سارة الشيباني أن يتم اعتماد مشاريع خاصة بمعالجة النفايات وإعادة تدويرها، حيث توفر على الدولة أموالا كبيرة، إلى جانب الاستفادة من الموارد الأولية التي تمت معالجتها في الصناعات المختلفة، وبالتالي يتم التخفيف من انتشار القمامة ويخفف التلوث البيئي الناتج عن حرقها والأمراض التي تنتج عنها.

توفير المصل الخاص بهذا المرض، الذي جرى توحيد بروتوكولات الوقاية منه. ويخصص مبلغ يقرب من نصف مليار دينار (300 مليون دولار) سنويا لمعالجة القمامة والنفايات الصلبة في ليبيا، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة دون حلول، على الرغم من قيام شركة "الخدمات العامة" المكلفة بالقمامة، بحملة ضخمة تستهدف شوارع ومناطق طرابلس.

ومن الحلول المقترحة تعاقب البلديات في طرابلس مع شركات خاصة بالنظافة على أن يتم تمويلها من جباية يتقاسمها سكان البلدية.

ظاهرة العنف على الطواقم الطبية تتزايد في المستشفيات الجزائرية

الجزائر - أضحت الاعتداءات على الطواقم الطبية وشبه الطبية بالمراكز الصحية والمستشفيات في الجزائر تحدث بصفة شبه يومية وتتنامى بشكل مقلق، ما جعل العاملين في القطاع الصحي قلقين من الأجواء المشحونة وغير الآمنة.

وتشكل ظاهرة العنف بالمؤسسات الصحية لاسيما باقسام الاستعجالي انشغالا كبيرا في الأوساط الصحية، ما يستدعي وضع اليات لمجابهتها لتوفير ظروف أفضل للمرضى والطاقم الطبي، وبحسب العاملين في القطاع، تأتي أقسام الاستعجالي والولادة في مقدمة التخصصات الأكثر عرضة إلى مختلف أشكال الاعتداءات الجسدية والمعنوية والتي يتسبب فيها بنسبة 90 بالمئة المرافقون للمريض.

وإذا كان البعض يرجع هذه الاعتداءات إلى الضغط الذي تعاني منه هذه المصالح وعدم استجابتها إلى الطلب المتزايد، فإن البعض الآخر يفسرها بقلة الوسائل وسوء التنظيم لبعض المؤسسات الاستشفائية بالإضافة إلى ظهور بعض السلوكيات الغريبة لدى المترددين على هذه المصالح. وقال عبد الحميد بوشلوش مدير المستشفى العمومي "سليم زميرلي" ببلدية الحراش شرق العاصمة الجزائرية "إن تعرض المستشفى إلى العنف لاسيما مصلحة الاستعجالي راجع إلى تواجده بمحاذاة عدة تجمعات سكنية كبرى، بالإضافة إلى استقباله لضحايا حوادث المرور والمصابين بمختلف أنواع الصدمات والرضوض والكسور خاصة تلك التي يتسبب فيها الشجار بين المجموعات الشبابية".

وزادت هذه الظاهرة في محافظة وهران إلى درجة أن وزير الصحة وجه مؤخرا تعليمات لإيداع شكاوى أمام الجهات القضائية ضد المعتدين على الأطباء والمرضى.

وقال الدكتور يوسف بوخاري من مديرية الصحة بوهران، إنه يتعين «على مهنيي قطاع الصحة أن يعرفوا أسباب هذا العنف وأن يقوموا بالتصحيحات الضرورية»، مضيفا أن المريض أو أقاربه "لهم الحق في

طرح انشغالاتهم ولكن ليس بممارسة العنف". وأكد أن "العنف لا يمكن تبريره أبدا، ولكن المواطن الذي عانى من سلسلة من الحوادث في المؤسسات الصحية يشعر بأنه مظلوم ويجبر بطريقته الخاصة وأحيانا بطريقة يمكن إدانتها".

وقال الدكتور جمال معمرى رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة في محافظة ورقلة، إن اعتماد أشخاص مكلفين باستقبال المرضى ومرافقيهم

فضلا عن القيام بتحسيس المواطن بحقوقه وواجباته عندما يرتاد المؤسسات الصحية، من شأنهما أن يساهما بشكل مباشر في تفادي حالات سوء الفهم التي غالبا ما تنتهي إلى اعتداءات لفظية أو جسدية أحيانا.

وأضاف أن "الإشكالية غالبا ما تقع بسبب عدم تفريق المواطن بين حالة استعجالية وأخرى عادية، بحيث أن المريض وفور دخوله المؤسسة الصحية العمومية يحتم على الطبيب أو الممرض

تقديم العلاج له في ظرف وجيز دون احترام الأولوية، ما يولد عصبية لدى المواطنين تؤدي إلى حصول الاعتداء". واعتبر أن حسن التواصل والتعامل مع المرضى ومرافقيهم، الذين غالبا ما يكونون في حالة نفسية صعبة، وتوجيههم بالطرق الصحيحة، من بين الآليات التي تساهم في التخفيف من هذه الظاهرة وبالتالي توفير ظروف عمل مناسبة للأطباء والمرضى.

وأكد على ضرورة وجود دائم لأعوان الأمن المكلفين بتأمين المرافق الصحية، وتطرق إلى ما تعانيه معظم المنشآت الصحية بمحافظات الجنوب من نقص في الطواقم الطبية وشبه الطبية وانعكاسه المباشر على تفاقم ظاهرة الاعتداءات عليهم، مشيرا إلى أن "نقص اليد العاملة ولد ضغطا لدى الأطباء وانعكس ذلك على طريقة معاملتهم للمريض، وهو يعد سببا مباشرا في حدوث مثل هذه الاعتداءات".

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اتخذت في الآونة الأخيرة عدة قرارات هامة بخصوص تدعيم التأطير الطبي بالهيكل الصحية بمناطق الجنوب الجزائري. وذكر المراقب العام المكلف بالاستعجالات بمستشفى محمد بوضياف بمحافظة ورقلة، أن ظاهرة العنف في المؤسسات الصحية سواء اللفظية أو الجسدية وتحطيم الأجهزة والمعدات، تفاقمت في الآونة الأخيرة لاسيما في الفترات الليلية بقسم الاستعجالات، ويكون المعتدي في بعض الأحيان في حالة سكر مما يصعب التحكم فيه.

ويرى أن تساعد هذه الظاهرة بات يعرقل عمل الأطباء ويهدد أمنهم الوظيفي، لاسيما الطبيبات المناوبات



نريد العمل في ظروف ملائمة

أقسام الاستعجالي الأكثر عرضة إلى مختلف أشكال الاعتداءات الجسدية والمعنوية والتي يتسبب فيها بنسبة 90 بالمئة المرافقون للمريض

وشدد أيضا على أهمية ردة مرتكبي التجاوزات، لاسيما بعد حوادث الاعتداء الجسدي التي تعرض لها أعوان صحة مؤخرا وتسببت لهم في أضرار بليغة. وأجمع عدة مواطنين في انطباعات رصدها وكالة الأنباء الجزائرية بمستشفى محمد بوضياف بمدينة ورقلة، على أن هذه الاعتداءات مصدرها "تردي الخدمات الصحية" المقدمة إلى جانب نقص الطاقم الطبي الكافي على مستوى مختلف المصالح الطبية، خاصة بقسم الاستعجالات، وهذا الوضع يجعل المريض ينتظر طويلا ما يدخله ومرافقيه في نوبات غضب غالبا ما تؤدي إلى حدوث الاعتداءات.